أثر النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التجربة الكورية أنموذجاً

الدكتور موسى الغرير *
هبة محمد راتب السعدي **

(تاريخ الإيداع 30 / 3 / 2021. قُبِل للنشر في 26 / 7 / 2021)

□ ملخّص □

يسلط هذا البحث الضوء على أهمية رأس المال البشري كعنصر إنتاجي حيوي، للرد على الجدلية القائمة بين من ينادي بكبح النمو السكاني ومن ينادي بأهمية استثماره بكفاءة وفاعلية، حيث ينطلق البحث من مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد مركبات مؤشر تقدير الرفاه الاقتصادي أول درجات الإرتقاء إلى التنمية المستدامة. لقد قدم هذا البحث التجربة التنموية الاقتصادية للجمهورية الكورية التي اختارت طريق الإستثمار بالعنصر البشري وارتقت بصناعتها من أدنى سلسلة القيم المضافة إلى أعلها محققة نسب طردية من معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات متنامية من النمو الاقتصادي، واستقرأت إمكانية تفعيل دور عنصر رأس المال البشري في العملية الإنتاجية مع إمكانية زيادة نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي المتحقق منها، كمثال للقطر العربي السوري الغني بهذا العنصر وللدول النامية عموماً.

وقد خلص البحث إلى أن تأثير زيادة معدل النمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على الدور الذي تلعبه الأولى في العملية التنموية وهو ما يحدده صانع القرار الاقتصادي والسياسي. كما أن الاستثمار بالرأس المال البشري يشكل العلامة الفارقة للنمو والتقدم وتحقيق رفاه اقتصادي يرتقي بالاقتصاد إلى تنمية اقتصادية مستدامة وهو المحرك الأساسي للثورات الصناعية وازدهار التكنلوجيا.

الكلمات المفتاحية: مؤشر معدل النمو السكاني، مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

* الأستاذ – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية . prof.mousa.alghrir@gmail.com
** طالبة ماجستير– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

The Impact Of Population Growth Index Over GDP Per Capita Index At The Republic Of Korea

Dr Mousa Guraier*
Hebah Al-Saady**

(Received 30 / 3 / 2021. Accepted 26 / 7 / 2021)

□ ABSTRACT □

This research highlights the importance of human capital as a vital productive element, in terms of the dialectic between those who advocate curbing population growth and those who advocate the importance of investing efficiently and effectively, and based on the GDP per capita index as one of the vehicles of the Economic Welfare Appreciation Index, which is the first step to rise into sustainable development, away from the scourge of poverty. This research presented the Republic of Korea, which chose the path of investing in the human element and raised its industry from the bottom of the value-added ladder to the top of the ladder, achieving escalatory rates of population growth, per capita GDP and growing rates of economic growth. The Republic of Korea was able to activate the role of the human capital component in the production process with the possibility of increasing its share of GDP. As an example to the Syrian Arab Country, which is rich in this element and for other developing countries.

The research concluded that the impact of increased population growth on GDP Per Capita depends on the role played by the earlier in the development process, as determined by the economic and political decision-maker. Investment in human capital is also the hallmark of growth, progress and economic well-being that elevates the economy to sustainable economic development and is the main driver of industrial revolutions and technological prosperity.

Keywords: Population Growth Index, GDP per Capita Index

*Professor- Faculty Of Economics – Damascus University – Syria .
prof.mousa.alghrir@gmail.com
**Postgraduate –– Faculty Of Economics – Damascus University – Syria.

مقدمة:

تمتاز المجتمعات النامية عامة والعربية خاصة بمعدلات عالية من النمو السكاني و يرجع هذا لثلة من القناعات الثقافية و الإجتماعية و الدينية و غيرها، و في هذا الشأن اعتقد توماس مالتوس بأن النمو السكاني ينمو بمتوالية هندسية بينما ينمو الغذاء النباتي بمتوالية عددية، وعليه يتوجب الحد من النمو السكاني بالعزوف عن الإنجاب المبكر و تأخير سن الزواج و الإكتفاء بعدد محدد من الأولاد أو ستضطر الحكومات لمواجهة المجاعات و الحروب و التعقيم، بينما رأى المفكر عبد الرحمن ابن خلدون أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة القوى العاملة ويزيد الإنتاج ويتحقق الإزدهار. وعليه توزع الرأي الاقتصادي إلى فريقين، يرى الأول أن من أسباب تخلف اقتصاد المجتمعات النامية هو الزيادة السكانية التي يستحيل إشباع حاجاتها ورغباتها ضمن الموارد المتاحة، وهي ما يحوالسبب الكامن خلف عدم تمتع تلك المجتمعات بمعدلات من الرفاه الاقتصادي، وهو الفريق الذي إنحازت له دول الغرب الأوروبي والأمريكي وبعض دول الشرق الأقصى. على الجانب الآخر يرى الفريق الثاني أن الزيادة السكانية تشكل ميزة نسبية تنافسية خاصة للاقتصاديات التي تعاني من ندرة الموارد الطبيعية ضمن حدودها السياسية، وقد انحاز لهذا التوجه دول تفتقر للموارد الطبيعية كاليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية.

فقد تحولت جمهورية كوريا ذات الهوية والملامح واللغة الواحدة والتعداد السكاني العالي والكثافة السكانية العالية، من أنقاض حرب تقسيم وحرب بالوكالة إلى واحدة من البلدان الأعضاء الأكثر تصنيعاً في منظمة التعاون والتنمية. الشيء الذي لم تكن لتبلغه إلا بعد أن قضى الرئيس (بارك تشونغ هيه) على الفساد الإداري كالتوظيف بالمحسوبيات الذي كان سائدا في عهد سابقه (سيجمان ريه)، وزرع قيم وقناعات تحفز على الإبداع في العمل (Dahshan, 2017)، فبنى اقتصاد يخدم الإنسان.

إشكالية البحث:

تركز هذه الدراسة في حقيقة كون الزيادة السكانية سبب من جملة الأسباب المعيقة لتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أحد مؤشراته. فهل تسبب الزيادة السكانية تناقص في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

أهمية البحث وأهدافه:

يسلط هذا البحث الضوء على حقيقة أثر الزيادة السكانية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويهدف لعرض التجربة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية كنموذج لإستثمار الزيادة السكانية بتحقيق نمو اقتصادي أدى إلى تنمية اقتصادية مستدامة. وقياس أثر الزيادة السكانية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية. وفق الفرضية التالية.

فرضية البحث:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للزيادة السكانية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلاده.

منهجية البحث:

انتهج البحث المنهج الإستقرائي للتجربة الاقتصادية التنموية لاقتصاد كوريا الجنوبية واستعان بالاختبارات القياسية لنموذج (ARDL) لتحليل بيانات الجمهورية الكورية وبيانات الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى الإسلوب الوصفي والإسلوب التحليلي، لمناقشة الآداء الاقتصادي الكوري في ظل متغير النمو السكاني ومتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بالإعتماد على بيانات الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، خلال الفترة 1960 إلى 2017 .

حدود البحث:

الحدود الزمانية: يمتد البحث بين عامي 1960 إلى 2017 لدراسة تاريخ التحول الاقتصادي الكوري منذ بداية التجربة التنموية الكورية.

الحدود المكانية: جمهورية كوريا (تعرف باسم كوريا الجنوبية)

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة باللغة العربية

1. مصطفى، إيمان. أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1977 –2018)، المجلة العربية للإدارة، مجلد 40، عدد 2، 2020.

يتألف البحث من عشرين صفحة ارتكزت الباحثة خلالها على المنهج الاستنباطي لعرض الآثار الاقتصادية والبيئية للزيادة السكانية المصرية المتسارعة على التنمية المستدامة، وعلى المنهج القياسي لإختبار مجموعة تساؤلات. وخلص البحث على أن الزيادة السكانية المصرية أدت ضمن الحدود الزمنية للبحث إلى زيادة العجز بالميزان التجاري وزيادة معدلات البطالة كما تسبب بتراجع الناتج المحلي الإجمالي المصري. وناشدت الباحثة أصحاب القرار باتخاذ الإجراءات الحاسمة للحد من نمو أعداد المصريين ولتحقيق هذا الاحتواء اقترحت على الحكومة المصرية تنويع مصادر الدخل الحكومي وزيادة الانفاق الحكومي على التعليم والثقافة والصحة وتمكين المرأة.

2. الدهشان، سعيد. التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية (رسالة ماجستير)، غزة: الجامعة الإسلامية 2017.

تتألف من مئة وأربعون صفحة مقسمة إلى سبعة فصول. حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لاستعرض أسباب نجاح التجربة التنموية الاقتصادية لكوريا الجنوبية، فتحدث عن المورد البشري ودوره الفاعل في التجربة التنموية الاقتصادية التنموية، وجاء على ذكر مراكز تدريبية تؤهل الموظف الحكومي لتسلم مهام وظيفته خلال ثلاثة أشهر فقط. ثم قَيَّم التجربة الكورية في تنمية رأس المال البشري كرافد للتنمية الاقتصادية. ولم يغفل الباحث عن الدور الحيوي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فَقَدَّم معاييرها وميزاتها من حيث كونها كثيفة العمالة. وخلصت الدراسة لاستقراء أن الزيادة السكانية الكورية لم تقف عائقاً في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الكوري.

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

1- WESLEY, E. P. (The Role of Population in Economic Growth دور التعداد السكاني في النمو الاقتصادي, SAGE,2017).

تعتمد هذه المقالة ضمن خمسة عشر صفحة على المنهج التاريخي والاستنباطي مستعينة بالقياس الاحصائي للبيانات التاريخية لرسم الروابط بين معدل النمو السكاني والنمو في نصيب الفرد من الناتج والنمو الاقتصادي العام على مدى المائتي عام الماضية لمجموعة منتقاة من الدول من ذات الدخول المرتفعة وذات الدخول المنخفضة. وانطلقت هذه

الدراسة من ظاهرة مفادها أن معدل النمو السكاني المنخفض في البلدان المرتفعة الدخل يؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية بينما قد يؤدي معدل النمو السكاني المرتفع في البلدان المنخفضة الدخل إلى إبطاء تنميتها. وخلصت الدراسة إلى أن معدلات النمو السكاني ستساهم إما في ارتفاع أو انخفاض الاقتصاد الكلي حسب طبيعة تأثيره على الفرد ويدعم معظم العمل الذي قدمته هذه الدراسة حقيقة أن معدل النمو السكاني هو عامل مهم في تحقيق النمو الاقتصادي بل وقد يساهم في زيادة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات.

2- KLASEN, S. L. The impact of population growth on economic growth and poverty reduction in Uganda (أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وخفض الفقر في أوغاندا), University of Gottingen,2007

تبحث الورقة العلمية باستخدام التحليل القياسي ضمن اثنان وعشرون صفحة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي للفرد والفقر، حيث شهدت أوغندا في الآونة الأخيرة نمواً اقتصادياً وتمكنت من الحد من الفقر بالرغم من أنها واحدة من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. ولكن الأدلة التجريبية لهذه الورقة العلمية تشير إلى أن عدد السكان المرتفع حاليًا يقف عائقاً أمام نمو نصيب الفرد في أوغندا خاصة مع تفشي الجهل، علاوة على ذلك فإنه يسهم بشكل كبير في انخفاض الإنجاز في الحد من الفقر ويرتبط طردياً مع عدد الأسر التي تعيش في فقر مستمر وتلك التي ستنتقل إلى الفقر.

ميزة البحث عن الدراسات الأخرى:

يضاف هذا البحث الى رصيد الدراسات الاقتصادية التي تتناول البحث في جدلية أثر الزيادة السكانية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين مؤيد للزيادة السكانية ومعارض لها. حيث يدرس هذا البحث الزيادة السكانية في كوريا الجنوبية كنموذج اقتصادي تنموي استطاع توظيف الزيادة السكانية في تحقيق تحول اقتصدي هيكلي بالرغم من مشكلة الندرة، والفقر.

مخطط البحث

المقدمة 271
إشكالية البحث 271
أهمية البحث وأهدافه 271
فرضية البحث 271
منهجية البحث وطرائقه 272
حدود البحث 272
الدراسات السابقة 272
مخطط البحث 6
أولاً: أثر معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 275
أ. تعريف النمو السكاني 275
ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 275
ثانياً: اقتصاد جمهورية كوريا في ظل زيادة معدل النمو السكاني 275
أ. جغرافية وتاريخ جمهورية كوريا 276
ب. الآداء الاقتصادي لجمهورية كوريا 276
ثالثاً: التحليل بالقياس لأثر معدل النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية كورية والجمهورية العربية السورية 280
أ. اختبارات التحليل القياسي 280
ب. النتائج والمناقشة 287
رابعاً: الدروس المستفادة من التجربة الكورية وإمكانية الاستفادة منها بالجمهورية العربية السورية 287
الاستنتاجات والتوصيات 287
REFERENCES 288

أولاً: أثر معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يقدم هذا المبحث تعريف كل من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشراتهما.

أ. تعريف النمو السكاني

"عندما نتحدث عن النمو السكاني نعني بذلك الزيادة الطبيعية للسكان الناتجة عن زيادة معدلات المواليد خلال فترة زمنية معينة وعن معدلات الوفيات خلال الفترة نفسها" (Naaym, 1999). مع مراعاة أن مفهوم النمو السكاني قد لا يعني بالضرورة الزيادة فقط بل قد يكون مؤشر معدل النمو السكاني سالباً ويعكس تراجع في عدد السكان، فمصطلح نمو يشير بالأدبيات الاقتصادية إلى مفهوم التغير. ولكن سيركز هذا البحث على الزيادة السكانية.

بالاستدلال، قد تمتعت كوريا بمعدلات نمو سكاني إيجابية ثابتة خلال فترة الدراسة. بينما بينت بعض الدراسات على أن معدلات النمو السكانية لسورية بدت أنها تتجه للانخفاض بفترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ولكنها ما تزال مرتفعة (Naaym, 1999). أما على الصعيد العالمي فقد أكدت "الإحصائيات التي أجريت لوضع توقعات أعداد ونسب السكان حسب الفئات العمرية للدول السبع والعشرين في الاتحاد الاوربي خلال الفترة 2010 –2040 أن العدد الكلي لسكان المجموعة يتناقص من 489 مليون عام 2010 الى 468 مليون عام 2040 وبعدد اجمالي يصل الى 21 مليون خلال 30 عام فقط، وأن فئة القوة البشرية آخذة بالانخفاض من 328،7 إلى 274،5 وبعدد اجمالي يصل الى 45،2 مليون، وبنسبة متراجعة من 67،2 % الى 58،6%، وبالمقابل تزداد فئة كبار السن من السكان ب 2،45 مليون وبنسبة متزايدة من 17،5% إلى 27،9%" (Gouraia).

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن المستوى المعيشي والرفاهية لأفراد المجتمع، ويعرف بأنه نسبة الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً بمجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الإستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، ويشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للاقتصاد المحلي وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية، إلى العدد الكلي للسكان(Atyah, 2018) .

من خلال الرسوم البيانية لبيانات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الكوري لوحظ ثبات نمو الأول مع نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. بينما في سورية (تحققت زيادة بالناتج المحلي الإجمالي عام 1995 بلغت 40.9% عن عام 1990 نمى معها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 93.7 %) (Naaym, 1999). أما عالمياً فلا يمكن ربط النمو السكاني بالنمو بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة تصف جميع الاقتصاديات العالمية فلكل اقتصاد خصوصيته حيث تتنوع طبيعة العلاقة بين إيجابية في دولة ما وسلبية في أخرى أو متقلبة وربما قد لا يوجد ارتباط، لذا يصعب التكهن بطبيعة العلاقة بين المتغيران ما لم نخضعهما للقياس. ففي أوغندا على سبيل المثال أثبتت دراسة (كلاسن) تأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلبا مع معدل النمو السكاني نظرا لإهمال التعليم لدى الأسر الكبيرة التي عادت ما تكون فقيرة (KLASEN, Stephan; Lawson, David., 2007).

ثانياً: اقتصاد جمهورية كوريا في ظل زيادة معدل النمو السكاني

أضحت التجربة التنموية الاقتصادية مركز اهتمام الاقتصاديون بعد التحول الاقتصادي الهيكلي وهو مصطلح يشير إلى انتقال الاقتصاد الوطني من شكل إنتاجي ما إلى شكل إنتاجي مختلف ويكون الإختلاف إما بعناصر الإنتاج أو عملية الإنتاج أو نوعية السلع بغية زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ضمن جدول زمني محدد. يقدم البحث لمحة عن التجربة التنموية الاقتصادية لجمهورية كوريا المعروفة باسم كوريا الجنوبية. حيث تمكنت الحكومة الكورية ببراغماتية

متميزة التحكم بزمام الاقتصاد الكوري المفتوح على التجارة الدولية لتحوله من اقتصاد رعوي إلى اقتصاد صناعي متطور، ضمن المجريات والمعطيات التالية.

أ. جغرافية وتاريخ جمهورية كوريا

فيما يلي نبذة عن جغرافية وتاريخ الجمهورية.

1. جغرافية الجمهورية

تشغل جمهورية كوريا الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية يجاورها الصين من الغرب واليابان من الشرق وكوريا الشمالية من الشمال ومضيق كوريا من الجنوب، تغلب الطبيعة الجبلية على تضاريسها الممتدة على مساحة أرض محدودة تبلغ 99.392 كيلو متر مربع يشغلها ما يقارب 10مليون و200الف نسمة، وتتمتع بكثافة سكانية عالية بلغت 6.112 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد.

يميل مناخها إلى المناخ القاري الرطب، والمناخ شبه الاستوائي الرطب، وتتأثر برياح موسمية شرق آسويه مصاحبة لهطول أمطار تكون أكثر غزارة في الصيف مع احتمالية تشكل أعاصير عرضية وفيضانات.

يثقل كاهل الحكومة الكورية جملة من التحديات البيئية بالإضافة إلى الفيضانات تؤثر على الغابات الكورية وصحة الفرد الكوري، منها (htt3):

1-صعوبة التخلص من النفايات.

2-قلة المياه العذبة.

3-انخفاض جودة الهواء بسبب قربها من الصين الشعبية ذات الهواء المشبع بالتلوث والذي ينجم عنه أمطار حمضية وأكاسيد كبريت وعواصف الترابية صفراء.

2. تاريخ الجمهورية

نالت كوريا استقلالها عن اليابان عام 1945 وكانت جمهورية كوريا ثمرة حرب التقسيم بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي وقد تم إعلان شرعية وسيادة العاصمة سيول على أراضي الجمهورية عام 1953 بعدها خاضت كوريا الجنوبية حرباً لمدة عشرون عاماً في فيتنام كحليفة لأمريكا وتايوان. وبعد فترة تم وضع عقد هدنة الإحترام المتبادل للسلام مع غريمتها كوريا الشمالية قيد التنفيذ. على الرغم من الفقر المدقع الذي كانت تعاني منه نتيجة الاستعمار والحروب والذي شكل تحدياً للحكومة المركزية للتخلص منه أدت هيئة التخطيط الاقتصادي الحكومية منذ بداية الستينات دوراً هاماً في التحول الهيكلي لاقتصاد البلاد ليصبح من أكثر الاقتصاديات المتقدمة في آسيا، فدأبت على ما يلي (AL-Mousawy, 2016):

1. وضع الخطط الخماسية واستعمال جداول المدخلات والمخرجات لمتابعة التشابكات القطاعية في الاقتصاد وتجنب الإختناقات.
2. عملت على تحديد القطاع ذو الميزة النسبية وقامت بتوزيع الاستثمارات وتحديد معدل النمو الاقتصادي الملائم.
3. وضعت خطط قصيرة وطويلة الأجل على قاعدة تعبئة الموارد وتوجيه رأس المال من خلال رسم السياستين المالية والنقدية وتنسيق استراتيجيات تنموية المتطلعة للسوق الخارجي وتوطيد التكنلوجيا.
4. اضطلعت كذلك بوظائف أخرى متعلقة بالأمانة واللوائح والإحصائيات.

ب. الآداء الاقتصادي لجمهورية كوريا

لوحظ من بيانات الجمهورية الصادرة عن موقع البنك الدولي، وجود تزايد في معدل النمو السكاني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فللوقوف على الآداء الاقتصادي الكوري تم تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين هما:

1. مرحلة ما قبل التحول الهيكلي الاقتصادي (1960 -1975)

فبعد وضع عقد هدنة الإحترام المتبادل للسلام مع غريمتها كوريا الشمالية قيد التنفيذ، ركز الاقتصاد الكوري على احتواء الفقر من خلال التشغيل الكامل للعمل، وشاع دفع أجور زهيدة فقد تراوح الدخل اليومي للعامل الكوري بين 3 سنت – 2.6 دولار باليوم بحسب بيانات البنك الدولي هذا في الوقت الذي كان فيه خط الفقر يكافئ الدولار الواحد باليوم دولياً. وكان الهيكل السلعي الكوري محصوراً بإنتاج السلع الإستهلاكية النهائية كثيفة العمل غير الإستراتيجية الممولة من المعونات الأمريكية لتلبية الطلب الأمريكي خلال حربه في فيتنام، والطلب المحلي بإحلال الواردات. وقد لعب تحكم الحكومة بالتسعير ووفورات الحجم واتفاقية الجات دور رئيسي في تحقيق أرباح تجارية للصناعة الكورية واقتصادية للحكومة الكورية إلا أن الزيادة المتحققة بالناتج المحلي الإجمالي لم تكف للقضاء على الفقر. فتطلعت الحكومة الكورية إلى وضع خطط تقودها إلى إحداث تحول اقتصادي يقود إلى تنمية اقتصادية من خلال مشاريع تنموية يسهم في تمويلها الأموال الوطنية والأجنبية.

اعتمد الاقتصاد الكوري الزراعي الرعوي في بداياته على نظرية الميزة النسبية لديفد ريكاردو وقانون ثبات الغلة. فشَكَّلَ العمل آنذاك العنصر الإنتاجي ذو الميزة النسبية الأوفر للعرض الكوري واخترق السوق الدولي بسلع استهلاكية نهائية كثيفة العمل زهيدة السعر، لَبَّتْ احتياجات الطلب المحلي وللدول المجاورة والحليفة، وقد منحتها اتفاقية الجات بعض الامتيازات منها شرط الجوار الجغرافي واستثنتها كدولة نامية من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما امتازت التجارة البينية الكورية بإنخفاض كلفة النقل. عرفت هذه المرحلة من التجربة الكورية بمرحلة إحلال الواردات وقد حرص صانع القرار الكوري خلالها على تحقيق ما يلي:

1. التشغيل الكامل بهدف القضاء على الفقر بتوفير دخل لكل الراغبين بالعمل.
2. رفد خزينة الدولة وبناء ثروتها.
3. زيادة الإنتاج بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
4. القضاء على الفقر والجهل والجوع.

ولتشجيع المواطن الكوري على الإسهام في بناء بلاده نشأت في السبعينيات حركة المجتمع الجديد من أجل تحديث القرى الزراعية وقرى الصيادين بهدف إيقاظ الوعي لدى الكوريون ودعم وتطوير مستوياتهم المعيشية من خلال بث روح الإجتهاد والإعتماد على النفس والتعاون بين الفلاحين وصيادي الأسماك، وقد نجحت هذه الحركة وانتقلت إلى المصانع والمدن (Abd-Algafar, 2018).

فزاد الإنتاج وزاد معه نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإعتماد على مجموعة من المميزات والمزايا النسبية من وفرة الأيدي العاملة ورخص أجورها والصبر على إتقان العمل وسرعة التعلم والرغبة بالعمل وقربها من السوق المستهدفة. لكن إنتاجها لسلع إستهلاكية نهائية كثيفة العمل بوفورات هائلة واجه قانون تناقص الغلة، وبدأت الزيادة بالأيدي العاملة لا تحقق نفس معدلات الربح التقليدية. وعانى العرض الآسيوي أيضاً من ضعف الطلب نتيجة إنخفاض الأجور وسياسات التشجيع على التقشف والتشجيع على الإدخار، فنتج عن حالة السكون هذه أن نسب النمو الاقتصادي لم تحقق المرجو منها لرفد خزينة الدولة والقضاء على الفقر.

خلال هذه الفترة الزمنية نلاحظ تزايد الناتج المحلي الإجمالي الكوري من 3.096 مليون دولار عام 1960 إلى 21.078 مليون دولار عام 1975. وبالرغم من الزيادة السكانية بما يقارب 300 ألف نسمة سنوياً والتزايد المتواضع للناتج المحلي الإجمالي خاصة قبل عام 1972 إلا أن نصيب الفرد الكوري من الناتج المحلي الإجمالي لبلاده استمر

بالزيادة بمعدلات شبه ثابتة. مع إستقرار الزيادة في معدلات النمو السكاني ومعدلات الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ضمور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبها مقارنة بمعدلات النمو بعد عام 1972 حيث كانت كوريا قبل هذا العام ما تزال تعتمد على الصناعات الكيماوية البسيطة، ولكن في نهاية ذاك العام تم انتخاب حكومة جديدة، قدمت خطة تنموية لإنشاء صناعات كيمائية أكثر تعقيداً من تلك المعهودة. حيث سعى الاقتصاد الكوري لجذب الإستثمارات الأجنبية وتخريج دفعات تتميز بالعلم والمهارات. وتم افتتاح أهم قطار للنقل السريع (جيونغبو) الذي يربط العاصمة سيؤل بباقي المناطق الكورية وبالمرفأ. وظهرت الاحتكارات وهو ما يعرف بالكورية بإسم (التشايبول) منها هيونداي للصناعات الثقيلة. من خلال ما سبق وغيرها من المعطيات استطاع الاقتصاد الكوري تحقيق زيادة بمعدلات النمو الإنتاجي انعكس إيجاباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لباقي الفترة الزمنية مع تزايد معدلات النمو السكاني الكوري، والإبقاء على إنخفاض الأجور للحفاظ على الميزة التنافسية النسبية للصناعة الكورية.

2. مرحلة التحول وما بعد التحول الهيكلي الاقتصادي (1976 –2017)

لسهولة الدراسة جزئت هذه المرحلة إلى فترتين وفق ما يلي:

➢ التحول الهيكلي للاقتصاد الكوري (1976 –1989)

قررت كوريا في هذه المرحلة كسر حلقة نظرية لبنشتاين للتخلف الاقتصادي (الفقر –وتدني مستوى الأجور –وصغر السوق) بتنويع إنتاجها والإنتقال إلى صناعة سلع كثيفة رأس المال. لتمويل ذلك استعانت بطرق عدة منها المعونات الخارجية خاصة من حليفها الأمريكي واستغلت اتفاقية الجات لدخول السوق الدولي بسلع غير استراتيجية كثيفة رأس المال سواء وسيطة أو إستهلاكية، وركزت على الإلكترونيات والتكنلوجيا، ما أدى إلى إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي الكوري وزاد نصيب الفرد منه مع زيادة مستمرة في معدل النمو السكاني. تعرف هذه المرحلة في الأدبيات الاقتصادية بمرحلة التصنيع لأجل التصدير، التفت كوريا الجنوبية خلالها إلى صناعة البنية الفوقية والتحتية لنهضة اقتصادية يغدو الإنسان الكوري فيها مواطن فعّال في اقتصاد يتمتع بالكفاءة. فعملت على:

❋ الإهتمام باقتصاد المعرفة من خلال التركيز على التعليم والثقافة:

• من حيث التعليم، انكبت الجمهورية الكورية على تعليم وتدريب وتطوير الإنسان الكوري الإداري الذي يضع خطط لتحقيق أعلى ربحية ويوفر الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع، ويوجه الائتمانات المصرفية لاستثمارات إبداعية في ظل المنافسة الكاملة والتشغيل الكامل. فشجعت تعليم القوى العاملة لديها بالتركيز على التعليم الإبتدائي والثانوي ونشر مراكز تدريبية تكفل تأهيل العامل خلال ثلاثة أشهر (Dahshan, 2017) وتقنين الفرص المتاحة لبلوغ سدة القرار.

• أما من حيث الثقافة، تؤمن أغلب هذه المجتمعات بالثقافة البوذية التي تعتقد بأنه لبلوغ الراحة يتعين على الإنسان قتل رغبته بالحياة، أو الثقافة الطاوية التي تهتم بالجانب الأخلاقي للروح والقلب، أو الكونفوشيوسية التي تركز على الأخلاق السلوكية. كما تسود ثقافة الانصياع المطلق لأولي الأمر والولاء للعائلة وتقديس الإتقان بالعمل. فتشكلت طبقة اللوميزوليتاليا [1] وتم تعطيل أي دور نقابي للعمال والتضحية بالجوانب الإجتماعية وأحيانا ضغط الإستهلاك–AL) .Mousawy, 2016)

❋ شجعت على الإستثمار الوطني والأجنبي:

[1] **لوميزوليتاليا: هي طبقة تحت العمال. البروليتاليا: هي طبقة العمال.**

فيما يتعلق بالاستثمارات الوطنية، فقد حرصت الحكومة الكورية على ترسيخ مفاهيم الإدخار وسنت قوانين للإدخار الإجباري ومن ثم تشغيل المدخرات في الصناعات الملائمة للخطة الموضوعة وتوزيع الأرباح السنوية على المساهمين ما أوجد ثقة متبادلة. كما أقدمت الحكومة الكورية على الإقتراض الدولي لإقامة مشاريعها التنموية.

بغية جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والخضراء، اتخذت الإدارة الكورية مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والقانونية في ظل سيادة وتحكم الحكومة بدفة توجيه الاقتصاد لأجل دفع عجلة النمو الاقتصادي بالإتجاه الذي يلبي الخطط الحكومية، نذكر منها:

- حققت إستقرار شجع الإستثمار الأجنبي والوطني.
- تحرير التجارة الدولية لفتح أسواق كبيرة.
- توفير البيئة القانونية والفكرية والحوكمة الرشيدة.
- إدارة توقيت الانضمام إلى بعض المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الدولية للمتغيرات المناخية.
- توطيد وتطوير المعرفة التكنلوجية والإدارية والتنفيذية والعلمية.
- الإهتمام بالبحث والتطوير والإستثمار في العلوم الإلكترونية والهندسة البيولوجية الحيوية والحث على الابتكار.
- أقامت بنية تحتية ذات سعة كبيرة ومتطورة لخدمة قطاعات تفضيلية ووجهت الإئتمانات إليها.

➢ ما بعد التحول الهيكلي الاقتصادي (1990 –2017)

تحت مظلة الإنفتاح التجاري والإصلاح الاقتصادي، ونمو الإنتاج الدولي في ظل الثورة الصناعية الثانية والثورة الخضراء [2] نهض النمر الآسيوي الكوري بعد أن أحدث تحول اقتصادي هيكلي من اقتصاد رعوي كثيف العمل إلى اقتصاد متطور كثيف رأس المال فكثيف التقنية مع نمو متزايد في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نصيب الفرد منه ومؤشر معدل النمو السكاني، ففاجأ العالم بنهضة تنموية اقتصادية قائمة على الصناعات الإلكترونية والتكنلوجيا الحيوية وذات تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات متنوعة مثل:

- القطاعات الصناعية المنتجة للسلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة، والسلع المعمرة، والسلع الاستهلاكية، وسلع تكنلوجيا الحيوية.
- القطاعات الاستراتيجية كالنقل، والإتصالات، والمياه، والطاقة وتوزيعها.

حيث قامت النهضة التنموية الاقتصادية الكورية على نظرية مراكز النمو لهيرشمان فركز الاقتصاد الكوري على قطاع الإلكترونيات والتكنلوجيا الحيوية. ووثب من نظرية النمو المتوازن لرونشتين ورانجر كمثال حي للتنمية القائمة على زيادة عوامل رفع الدخل مقابل العوامل المعوقة له. ولكن مع تحقق نمو بالزيادة السكانية الكورية تبدو النهضة الاقتصادية الكورية وكأنها تناقض نظرية نيلسون عن أسباب التخلف الاقتصادي وقبلها نظرية مالتوس.

لم يتوقف طموح الحكومة الكورية ببلوغ معدلات لافتة من الناتج المحلي الإجمالي بل سعى العمق الفكري الذي تتحلى به شرق آسيا و احترام العمل والمزج بين الإعتزاز و التواضع إلى مواكبة نظريات التجارة الدولية من نموذج الفجوة التكنلوجية و نموذج دورة حياة المنتج و نموذج منحنى التعلم فارتقت على درجات سلسة القيمة المضافة الإنتاجية العالمية التي وضعها (مايكل بورتر) التي حرصت على تطوير صناعاتها خاصة قطاع الصناعة التكنلوجيا الحيوية و الدوائية و الإلكترونيات.

[2] تضمنت الثورة الخضراء مبادرات تطوير أصناف عالية الغلة من الحبوب، والتوسع في البنية الأساسية للري، وتحديث أساليب الإدارة، وتوزيع البذور المهجنة، والأسمدة الصناعية والمبيدات للمزارعين .

ومن الجدير بالذكر أنه قد واجه الاقتصاد الكوري استنزافات متعددة ضمن سلسلة من الأحداث و التداعيات الاقتصادية ضمن الإطار التفاعلي للنظام الدولي البنائي البنيوي الاقتصادي ، كالأزمات بأنواعها التجارية و المالية و الاقتصادية ، و الخطط الجيواقتصادية ، و التطور التكنلوجي المضطرد ومع ذلك استطاع الاستمرار و الحفاظ على مؤشرات إيجابية تتسم بالاستقرار. ليس هذا فحسب بل وشكلت جمهورية كوريا بالتعاون مع مجموعة من الدول رابطة آسيان الاقتصادية (ASIAN). وأثبتت أن النمو الاقتصادي الكوري خاصة والآسيوي عامة لم يكن نتيجة زيادة تعبئة الموارد فقط، كما ادعى (كروكمان). بل هي ثمرة جهود الإدارة الكورية والسكان الكوريين أنفسهم.

خلال السبعينات إلى نهاية الفترة الزمنية للبحث استمر ارتفاع مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه وعدد السكان في كوريا بمعدلات نمو ثابتة نسبياً، ونلاحظ من الرسوم البيانية وجود علاقة طردية بين المتغيرين. كذلك نلمس من البيانات مواكبة الاقتصاد الكوري لتطورات الاقتصاد الدولي، فبعد جولة طوكيو وفي نهاية الثمانينيات وبعد تعهد الدول الآسيوية بتجنب إغراق الأسواق الغربية، قفزت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الكوري من 147.095 مليار إلى 199.059مليار دولار أمريكي عام1988. إلا أن معدلات نمو نصيب الفرد الكوري من الناتج المحلي لبلاده لم تقفز مع الزيادة الإنتاجية واستمرت بالنمو ضمن معدلاتها السابقة، ما قد يعني زيادة الإدخار الوطني بغية الدخول بشراكة مع الإستثمارات الأجنبية على الأراضي الوطنية في المستقبل القريب.

لم يكن تأثر الاقتصاد الكوري بأزمة 1991 واضحا على مؤشراته قيد الدراسة التي استمرت بالزيادة بمعدلاتها التقليدية و لكنه لم ينجو من أزمة 1997 إلا أنه استطاع التعافي منها خلال 3 سنوات فقط و في عام 2007 بلغت كوريا خانة التريليون قبل عام 2007 بتقدير بلغ تريليون و سبعة عشر مليار دولار إلا أن الناتج المحلي الكوري لم يتمكن من الحفاظ على خانته التريليونية لأكثر من عامين ربما على أثر أزمة 2008، حيث انخفض تقدير الناتج المحلي الإجمالي الكوري من1.005.000 تريليون دولار عام 2008 إلى943.094 مليار دولار عام 2009 . ثم عاود الإزدهار بالتريليونات حتى نهاية فترة الدراسة عام 2017 محافظاً على نسب معدلات تقليدية لنمو نصيب الفرد الكوري من الناتج المحلي لبلاده مع ذبذبات طفيفة. قد يرجع سرعة تعافي الاقتصاد الكوري من الهزات الاقتصادية الموجه إليه من الغرب إلى تفرد كوريا بصناعة التكنلوجيا الحيوية، واعتماده على توطيد ومن ثم ابتكار التكنلوجيا، والثقة المتبادلة بين المواطن الكوري وحكومة بلاده.

ثالثاً: التحليل بالقياس لأثر معدل النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية كورية والجمهورية العربية السورية

المتغيرات:

المتغير الأول: معدل النمو السكاني وسيرمز له (PUP)

المتغير الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسيرمز له (GDP)

مصدر البيانات: موقع البنك الدولي

أ. اختبارات التحليل القياسي

1.قياس أثر معدل النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية كوريا:

I. اختبار استقرار البيانات باستخدام اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF) وفيليبس –بيرون(PP) لجمهورية كوريا:

❋ اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF) لسلسلة معدل النمو السكاني وسلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية كوريا: تبين بعد إجراء الاختبار أن كلا السلسلتان للمتغيرين (معدل النمو السكاني) و (نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي) غير مستقرتين في المستوى، ولكنهما استقرتا بعد أخذ الفرق الأول لهما عند مستوى (1% و5% و10%) بوجود قاطع، وقاطع واتجاه عام، وبدون قاطع أو اتجاه عام.

❋ اختبار فيليبس – بيرون (PP) لسلسلة معدل النمو السكاني وسلسلة نصيب الفرد من اناتج المحلي الإجمالي لجمهورية كوريا: من خلال الاختبار تبين أن (معدل النمو السكاني) مستقر في المستوى بوجود قاطع، وقاطع واتجاه عند مستوى معنوية (5%)، أما (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) فإنه استقر بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%)، بوجود قاطع، وقاطع واتجاه عام، وبدون قاطع أو اتجاه عام.

بناءعلى نتائج الاستقرارية لاختبار فيليبس بيرون للمتغيرين، يتبين أن أنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) هو الأنسب لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

II. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

الخطوة الأولى في تقدير هذا النموذج هي التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة ويتم ذلك من خلال إجراء اختبار الحدود والذي تبين من خلال نتائجه ***وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل*** بين (معدل النمو السكاني) و (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث أن قيمة (F الإحصائية) المحتسبة بلغت (7.299) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%). كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1) نتائج اختبار الحدود لمتغيري جمهورية كوريا

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.299971	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: نتائج برنامج E-Views

ونظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة؛ فإن شكل هذه العلاقة في الأجل الطويل سيكون:

GDP =31257.5345*PUP + 94373598369.3421

وفق الجدول التالي:

جدول (2) تقدير معادلة العلاقة بين المتغيرين لجمهورية كوريا

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUP	31257.53	29583.13	1.056600	0.2979
C	9.44E+10	1.79E+12	0.052798	0.9582
EC = GDP - (31257.5345*PUP + 94373598369.3421)				

المصدر: نتائج برنامج E-Views

بالانتقال إلى تقدير هذه العلاقة في الأجل القصير؛ فإن نتائج نموذج تصحيح الخطأ أدرجت في الجدول التالي:

جدول (3) نتائج نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة متغيري جمهورية كوريا

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 02/20/21 Time: 06:11				
Sample: 1976 2017				
Included observations: 40				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUP)	72094.59	122871.1	0.586750	0.5611
D(PUP(-1))	-469352.2	133803.6	-3.507771	0.0013
CointEq(-1)*	-0.184833	0.038414	-4.811583	0.0000
R-squared	0.363934	Mean dependent var		2.56E+10
Adjusted R-squared	0.329552	S.D. dependent var		5.65E+10
S.E. of regression	4.62E+10	Akaike info criterion		52.02348
Sum squared resid	7.91E+22	Schwarz criterion		52.15015
Log likelihood	-1037.470	Hannan-Quinn criter.		52.06928
Durbin-Watson stat	1.618479			

المصدر: نتائج برنامج E-Views

وعليه تبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن حد تصحبح الخطأ سالب ومعنوي إحصائياً عند 1% مما يشير إلى أن سرعة تصحيح الخطأ تقدر بـ 18% سنوياً، و أن التغيرات في معدل النمو السكاني في كوريا استطاعت أن تفسر ما نسبته حوالي 33% من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

III. الاختبارات التشخيصية:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء(LM):

جدول (4) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج المقدر لمتغيرات جمهورية كوريا

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.466092	Prob. F(2,33)	0.2455
Obs*R-squared	3.264131	Prob. Chi-Square(2)	0.1955

المصدر: نتائج برنامج E-Views

وفقا لاختبار LM تبين خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ومن مشكلة عدم ثبات التباين.

- اختبار توزيع البواقي:

جدول (5) نتائج اختبار توزيع بواقي نموذج متغيرا جمهورية كوريا

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.675224	Prob. F(4,35)	0.6137
Obs*R-squared	2.865605	Prob. Chi-Square(4)	0.5806
Scaled explained SS	8.483320	Prob. Chi-Square(4)	0.0754

المصدر: نتائج برنامج E-Views

بحسب اختبار جاركو–بيرا، فلم تخضع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي.

- اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر:

جدول (6) نتائج اختبار الملائمة الرياضية لنموذج تقدير متغيرا جمهورية كوريا

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: GDP GDP(-1) PUP PUP(-1) PUP(-2) C				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.148483	34	0.8828	
F-statistic	0.022047	(1, 34)	0.8828	
F-test summary:				
	Sum of Sq.	df	Mean Squares	
Test SSR	5.12E+19	1	5.12E+19	
Restricted SSR	7.91E+22	35	2.26E+21	
Unrestricted SSR	7.90E+22	34	2.32E+21	

المصدر: نتائج برنامج E–Views

أظهر اختبار Ramsy reset سلامة توصيف النموذج وملاءمة شكله الدالي للعلاقة المدروسة.

اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة:

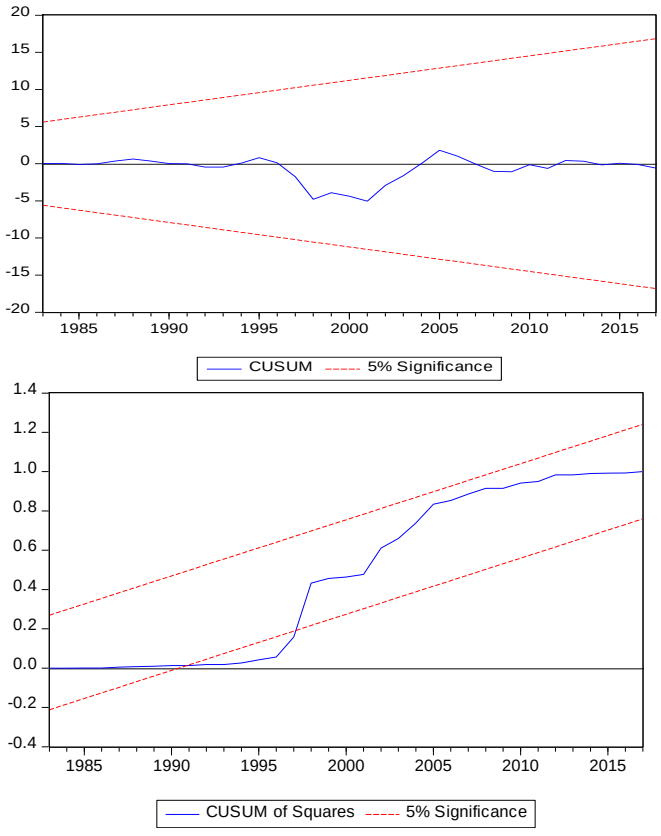

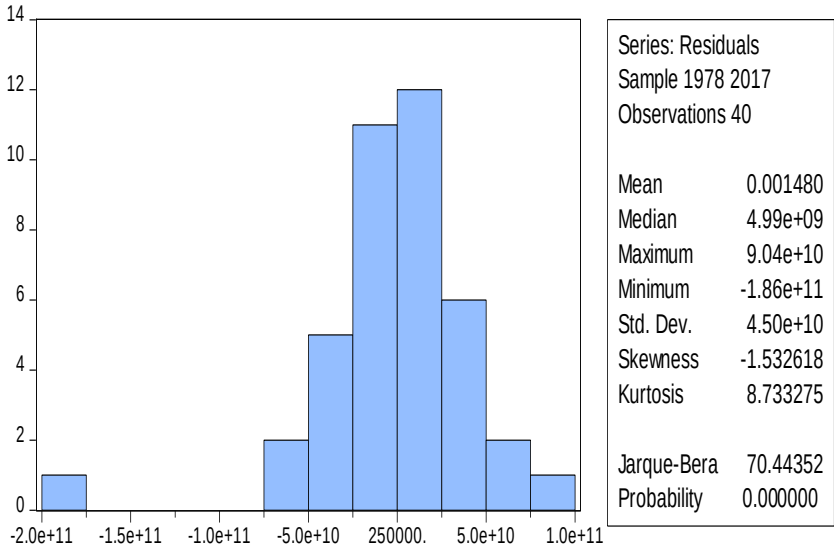

أظهر اختبار CUSUM تمتع هذه المعلمات بالاستقرار الهيكيلي وسلامة تمثيلها للعلاقة المدروسة طول فترة الدراسة، إلا أن اختبار CUSUMSQ أثبت عدم استقرار هذه المعلمات خلال الفترة الممتدة بين عامي (1992– 1997) ضمن حدود الدراسة.

2.قياس أثر معدل النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية:

بين تقرير بعنوان المسألة السكانية في سورية (أن تنامي حجم السكان داخل القوة البشرية للاقتصاد السوري بدأ في الستينيات وهو ما يعرف بانفتاح النافذة الديموغرافية في سورية، إلا أنها كانت بطيئة حيث قدر تراجع نسبة الأطفال ما دون 15 سنة من مجموع السكان ب 1 % فقط بين عامي 1981 و1970 ولكنها ازدادت لتصل إلى 37.1% عام 2010 ما يعني انخفاض كل من معدل العوائل العمرية والضغط على عوائد التنمية وأضحت إمكانية الاستفادة من عوامل الإنتاج وتعظيم معدلات الادخار والاستثمار أفضل. كما بين تقرير عن حالة السكان في سورية عام 2010 أنها تحتاج لسنوات عديدة لتنتقل إلى مرحلة التوازن والاستقرار السكاني) (Al-Qash, 2019).

ضمن هذا السياق وبغية عكس التجربة الكورية على الواقع السوري والبحث في إمكانية الاستفادة منها عمدت الدراسة إلى قياس أثر معدل النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال الحدود الزمنية للدراسة. وفي ضوء نتائج اختبارات جذر الوحدة على متغيري (معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) لسورية، اعتمدت الدراسة منهجية التكامل المشترك باستخدام نماذج (ARDL) لتقدير العلاقة بينهما. وجرى القياس وفق ما يلي:

I. اختبار وجود علاقة تكامل مشترك:

جدول (7) نتائج اختبار الحدود لمتغيري الجمهورية السورية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.514988	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: نتائج برنامج E-Views

بعد اجراء اختبار الحدود تبين أن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للقيمة الحرجة لاختبار الحدود ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما، لذا تم تقدير العلاقة بين معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نماذج (VAR) ولكن على السلاسل المستقرة (أي معدل النمو السكاني في المستوى ونصيب الفرد من الناتج عند الفرق الأول).

II. اختبار (VAR):

جدول (8) جدول نتائج اختبار (VAR)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Sample: 1960 2019						
Included observations: 43						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	65.59702	4	0.0000	26.58425	(4, 70.0)	0.0000
VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)						
Sample: 1960 2019						
Included observations: 43						
Joint test:						
Chi-sq	df	Prob.				
45.78623	24	0.0047				

المصدر: نتائج برنامج E-Views

من نتائج التقدير أعلاه يتبين تباين أثر معدل النمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ ظهر سالباً ومعنوي إحصائياً عند 10% في تباطؤه الأول، وموجباً ومعنوي إحصائيا عند 10% أيضاً عند تباطؤه الثاني، وبالمجمل استطاع معدل النمو السكاني بمتباطئتيه إضافة إلى متباطئتين لنصيب الفرد من الناتج تفسير ما نسبته 25% من التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

III. اختبار تقدير نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه:

ظهرت نتائج تقدير نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (9) نتائج تقدير نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه للجمهورية السورية

Vector Autoregression Estimates		
Sample (adjusted): 1963 2005		
Included observations: 43 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	D(GDPPERCAPITA)	PUP
D(GDPPERCAPITA(-1))	0.422625	8.848870
	(0.16421)	(38.4846)
	[2.57366]	[0.22993]
D(GDPPERCAPITA(-2))	0.001523	18.56053

	(0.15991)	(37.4763)
	[0.00952]	[0.49526]
PUP(-1)	-0.000817	1.887319
	(0.00045)	(0.10481)
	[-1.82731]	[18.0066]
PUP(-2)	0.000834	-0.884382
	(0.00046)	(0.10678)
	[1.83070]	[-8.28254]
C	100.4449	12476.55
	(69.4847)	(16284.4)
	[1.44557]	[0.76616]
R-squared	0.324935	0.999968
Adj. R-squared	0.253876	0.999965
Sum sq. resids	407048.5	2.24E+10
S.E. equation	103.4978	24255.75
F-statistic	4.572719	300186.5
Log likelihood	-257.8573	-492.5022
Akaike AIC	12.22592	23.13964
Schwarz SC	12.43071	23.34443
Mean dependent	36.51163	10788634
S.D. dependent	119.8190	4101310.
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.27E+12

المصدر: نتائج برنامج E-Views

تبين النتائج الواردة في الجداول الثلاثة السابقة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر.

IV. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

جدول (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير متغيرا الجمهورية السورية

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.180498	2	0.9137
2	135.1805	2	0.0000
Joint	135.3610	4	0.0000

المصدر: نتائج برنامج E-Views

تظهر النتائج مشكلة عدم خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وعدم ثبات تباينها خلال فترة الدراسة.

النتائج والمناقشة:

في ضوء الاختبارات السابقة أعلاه تبين التالي:

- **قبول فرضية** أنه يوجد أثر للنمو السكاني في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. حيث ثبت وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو السكاني ونصيب الفرد الكوري من الناتج المحلي لبلاده، وقد يرجع هذا لعدالة توزيع الدخل والاختيار الملائم للمشاريع التنموية ذات العائد السريع والخطط الثلاثية التي تضعها الحكومة الكورية. كما تبين أنه لا يوجد أثر لمعدل النمو السكاني في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير لجمهورية كوريا.
- إلا أنه بعد دراسة الحالة السورية تبين أيضاً صعوبة تحديد علاقة بين معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة تفسير النموذج 25% فقط. ما يدعو لمزيد من البحث في ماهية المتغيرات المؤثرة على العلاقة بين المتغيران ضمن الاقتصاد السوري. وبالرغم من تباين الحالة الكورية عن الحالة السورية إلا أنه يمكن للاقتصاد السوري الاستفادة من التجربة الكورية.

رابعاً: الدروس المستفادة من التجربة الكورية وإمكانية الاستفادة منها بالجمهورية العربية السورية

1. أهمية التركيز على نوعية المخرجات التعليمية، إن اهتمام الحكومة الكورية بالتعليم عامة وخاصة المهني والتقني من خلال إحداث دورات تدريبية مكثفة وتركيزية تخدم الشواغر المتاحة لبناء الاقتصاد، أثمر بوضوح في نجاح التجربة التنموية الكورية ونهضة الاقتصاد الكوري وتحوله الهيكلي. مع عدم اهمال التعليم الشامل الذي يضخ قادة واداريون ذوي افكار ابداعية.

2. التركيز على قطاع رافع، حيث اعتمد العقل الكوري على البرغماتية باتخاذ القرار وانصب على تمويل قطاع التكنلوجيا الحيوية عالي التقنية كثيف رأس المال ذو العائد والطلب العالي المتجدد ما جعل كوريا تتأ بنفسها عن المنافسة على السلع ذات التقنية البسيطة والعرض الكبير.

3. جداول المدخلات والمخرجات، إن اعتماد الادارة الكورية على الخطط الاستراتيجية قصيرة المدى واستخدامها لجداول المدخلات والمخرجات مكنها من احتواء التضخم بالأنابيب قبل ان يؤثر على الاقتصاد الوطني أو المواطن بشكل مباشر ما عزز الثقة بين المواطن المستثمر والحكومة وشجع المواطنين على الاستثمار بالمشاريع الحكومية ودعم الاقتصاد الوطني، وعزز ثقافة الادخار بهدف الاستثمار.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة والعمل على هذا البحث تبين مجموعة من النتائج، وهي:

1- يتوقف تأثير زيادة معدل النمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الدور الذي تلعبه الأولى في العملية التنموية وهو ما يحدده صانع القرار الاقتصادي والسياسي.

2- يلاحظ أن غنى الاقتصاد بالموارد الطبيعية الاقتصادية من عدمه ليس له تأثير على العلاقة بين زيادة معدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فهذه العلاقة قد تكون عكسية تارة وطردية تارة في كلا

الاقتصاديات الغنية والفقيرة. كما إن غنى الاقتصاد بالموارد الطبيعية الاقتصادية لا يشكل علامة فارقة لحدوث التنمية الاقتصادية فها هي جمهورية كوريا تنهض من العدم.

التوصيات:

1- التعويل على اقتصاد المعرفة ونشر الثقافة القائمة على احترام العمل المأجور وغير المأجور خاصة تلك الأعمال التي ترسخ القيم والأخلاق في المجتمع داخل وخارج المنزل والمؤسسة.

2- تحقيق مبادئ الحكومة في الإدارة الحكومية والخاصة لعدم تجاوز عتبة الفساد الإداري التي بتجاوزها تذهب كل الخطط التنموية في مهب الريح.

3- استخدام جداول المدخلات والمخرجات بغية ضبط القطاعات الاقتصادية وملاحقة التضخم وهو ما زال بأنابيب التصنيع، وتحديد الميزات النسبية الحالية والمستقبلية.

4- ضرورة رسم هيكل اقتصادي متجانس مع إمكانيات الاقتصاد ومتناغم مع الطلب الدولي للسلع الإستراتيجية لتحقيق رتبة ذات عائد عالي على سلسلة القيم المضافة الدولية. مما يسهل توجيه الإستثمارات إلى القطاعات الرافعة للاقتصاد والتنمية المستدامة.

5- أن لكل اقتصاد خصوصيته ولكل مجتمع تركيبة تسهم في تثبيط أو تعزيز الرفاه الاقتصادي للفرد الذي يعكس أحد صوره نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى صانع الخطط الاستراتيجية الإنطلاق من تقييم حقيقي للنسيج الإجتماعي واستثماره في خدمة الاقتصاد.

6- إن المحافظة على النهضة التنموية وتطويرها يعتمد على إشراك المواطنين في تحقيقها ومشاركتهم بجني ثمارها على شكل زيادة حقيقية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع عادل للدخل وبآلية حقيقة لتحكم بالأسعار كأحد أدوات التحكم بالتضخم، أضف إلى ذلك أهمية تثبيت سعر الصرف مقابل سلة من العملات.

References:

1) (n.d.). Retrieved from http://www.korea.net

2) Abd-Algafar, M.*The Korean Lgend from Kimoutchiy to Fine Technology.* Riga. Retrieved from Riga, 2018.

3) AL-Mousawy, A.The Asian Crises,The problem of The New International Order. Aman: Dar Almnahej,2016.

4) Al-Qash, M.*The Population Issue in SYRIA.* Seires of Development Issues in SYRIA, 2019.

5) Atyah, I. Measuring of Economical Growth of Iraqie Economics. *Takret University Magasine of Managment and Economics*,2018,10.

6) Dahshan, S. *The Economical Development of The Repuplic of Korea.* Gazah: The Islamic University,2017.

7) Gouraia, M. (n.d.). The Population Growth Between Chalenges and Opertunities. 2.

8) KLASEN, S.;Lawson, D. *The Impact of Population Growth on Economic Growth and Poverty Reduction in Uganda.* Department of Economics, University of Gottingen,2007,7.

9) Naaym, M. Population Growth , Economical and Social Development:Strong Bond and Relationships. *Damascus University Magasine*, 1999,130.160.163.165.

10) Telfah, A. (n.d.). GATT Agrement and The Urogwai Round. *Almaahad Alarabie for Planing*.